الأمم المتحدة S/PV.6956

مجلس الأمن

السنة الثامنة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٩٥٦**

الاثنين، ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد غاسانا	(رواندا)
الأعضاء:	أذربيجان	السيد مهدييف
	الأرجنتين	السيد ستانكانيي
	أستراليا	السيدة كنغ
	الاتحاد الروسي	السيد بانكين
	باكستان	السيد مسعود خان
	توغو	السيد مبيو
	جمهورية كوريا	السيد كيم سوك
	الصين	السيد وانغ من
	غواتيمالا	السيد روسينتال
	فرنسا	السيد بريانس
	لكسمبرغ	السيد ماييس
	المغرب	السيد بوشعرة
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان

تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2013/225)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

1331672 (A)

الرجاء إعادة التدوير

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان

تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2013/225)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل السودان إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وبموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد إيرفي لادسو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن ألفت انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2013/225، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

وأعطي الكلمة الآن للسيد لادسو.

السيد لادسو (تكلم بالفرنسية): أشكركم، سيدي، على هذه الفرصة لإطلاع المجلس على آخر مستجدات الوضع في دارفور. ومعروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2013/225)، المؤرخ ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٣. وأود التركيز على آخر التطورات في عملية السلام وفيما يتعلق بالأوضاع الأمنية والإنسانية.

بخصوص الحالة السياسية، وخلال الأيام التي سبقت مؤتمر المانحين الذي عقد في الدوحة يومي ٧ و ٨ نيسان/أبريل، نظم عدة مئات من المشردين احتجاجات سلمية في مخيم كلمة بجنوب دارفور وفي مخيم الحصاحيصا بوسط دارفور. وأشار المتظاهرون إلى مسائل انعدام الأمن والنزاعات التي لم تُحل على الأراضي وهيمنة الميليشيات المسلحة بوصفها أسبابا لمعارضتهم لمؤتمر الدوحة. ولم يُبلغ عن حدوث اعتقالات.

وخلال المؤتمر، أعرب معظم المشاركين في المؤتمر عن دعمهم السياسي القوي للاستراتيجية الإنمائية لدارفور، وهي الإطار الذي يشكل الأساس لإعادة البناء الاقتصادي والتنمية والقضاء على الفقر. وكان المبلغ الإجمالي الذي تم التعهد به لتنفيذ الاستراتيجية ٣,٧ بليون دولار، بما في ذلك مبلغ ٢,٦٥ بليون دولار سبق أن تعهدت حكومة السودان بتقديمه و ٥٠٠ مليون دولار من دولة قطر. ويجب أن نحيط علما بأن المبلغ الإجمالي يقل عن المستهدف وقدره ٧,٢ بليون دولار والذي حددته الاستراتيجية الإنمائية للسنوات الست المقبلة.

فيما يخص اعتماد فصيل حركة العدل والمساواة برئاسة محمد بشار، لوثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور، فقد اندلعت مواجهات بين تلك الجماعة وقوات حركة العدل والمساواة الموالية لجبريل إبراهيم، بالقرب من دارما، التي تقع على بعد ٢٢٠ كيلومترا شمال شرق الجنينة في شمال دارفور، في ١٨ نيسان/أبريل. وقتل جنديان من قوات محمد بشار، وأصيب تسعة في الاشتباكات. وتقوم العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، حاليا بالتحقيق لتحديد الأسباب الحقيقية للاشتباكات. وبالإضافة إلى ذلك، دعت البعثة الفصائل لوقف المواجهات وحل خلافاتها عن طريق الحوار.

في ٢٤ نيسان/أبريل، أبلغت حركة التحرير والعدالة السلطات عزمها الانسحاب فورا من الحكومة. وكانت

الأسباب التي ذكرتها الحركة لتبرير ذلك القرار، التأخير في تنفيذ وثيقة الدوحة وطرد السلطات لأعضاء من المعهد الجمهوري الدولي في وقت سابق من ذلك اليوم. ويشارك المعهد، وهو منظمة دولية غير حكومية، في مجال بناء القدرات للحركة، وقدم مساعدات تقنية لدعم التحول من حركة إلى حزب سياسي. وتجري حاليا مفاوضات رفيعة المستوى بين ممثلي حزب المؤتمر الوطني وحركة التحرير والعدالة فيما يتعلق باستمرار مشاركة الحركة في الحكومة.

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية، يعد تصاعد الصراع في دارفور بسبب المواجهات العسكرية والاشتباكات القبلية مصدر قلق بالغ. وتقدر وكالات إنسانية بأن الاشتباكات قد أسفرت خلال هذا العام، عن تشريد ٢١٤ ٠٠٠ شخص، بمن في ذلك ٢٤ ٠٠٠ شخص إلى تشاد. وهذا أكثر بكثير من مجموع العام الماضي.

في أعقاب الاشتباكات العسكرية التي أشار إليها تقرير الأمين العام، إشتبكت الحكومة وجيش تحرير السودان – جناح ميني ميناوي مرات عدة خلال هذا الشهر في شرق وجنوب دارفور. وفي ٦ نيسان/أبريل، استولت قوات جيش تحرير السودان على لبادو والمهاجرية في شرق دارفور. كما استولت في اليوم التالي، على قرية إشما، التي تقع على بعد ٣٠ كيلومترا شرق مدينة نيالا في جنوب دارفور. ولا يزال يتركز ٣٣ ٠٠٠ شخص حول قاعدتي العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، في لبدو والمهاجرية.

قامت طائرات الجيش السوداني خلال الفترة من ٦ إلى ١٣ نيسان/أبريل بعمليات هجومية متقطعة على القريتين وحولهما. وفي ١٦ نيسان/أبريل، إستعاد الجيش الحكومي، بدعم من عمليات سلاح الجو، السيطرة على المهاجرية ولبدو. وتقوم العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، حاليا باستعراض تقارير عن وقوع إصابات ناجمة عن القتال، والتي تجدر الإشارة إلى أنها متباينة جدا.

منعت السلطات البعثة والأطراف الفاعلة في المجال الإنساني من تقديم المساعدة اللازمة والإمدادات إلى المنطقة، بينما كانت القريتان تحت سيطرة جيش تحرير السودان جناح مني ميناوي.وتمكنت البعثة أخيرا من الوصول، لتوفير تعزيزات ومؤن للقاعدتين يومي ١٨ و ١٩ نيسان/أبريل. وتمكنت الأطراف الفاعلة في المجال الإنساني، في تلك التواريخ، من الشروع في الاستعداد لتقديم المساعدات اللازمة، التي قدمت في ٢٣ نيسان/أبريل. وفي الوقت نفسه، استمرت الاشتباكات المتقطعة بين الحكومة وعناصر جيش تحرير السودان جناح مني ميناوي في جنوب دارفور، على سبيل المثال في مارلا إلى الجنوب الشرقي من نيالا، و، في ٢٢ نيسان/أبريل، بالقرب من مطار نيالا.

(تكلم بالإنكليزية)

وبعد مرور ثلاثة أيام على استعادة القوات الحكومية السيطرة على المهاجرية، هاجم مسلحون مجهولون قاعدة البعثة القريبة. ووقع الهجوم في الساعات الأولى من يوم ١٩ نيسان/أبريل، واستمر لمدة ٤٠ دقيقة. وقتل بشكل مأساوي أحد حفظة السلام التابعين للبعثة، وأصيب اثنان في تبادل لاطلاق النار. وقتل أيضا على الأقل أحد المهاجمين. وتم تعزيز القاعدة بسرية قوات حفظ سلام من نيالا في وقت لاحق من نفس اليوم.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لأدين دون تحفظ المسؤولين عن هذا الحادث المقلق للغاية. كما أود أن أعرب عن خالص التعازي لأسر وزملاء عنصر قوات حفظ السلام المقتول، وكذلك لحكومة نيجيريا. كما أدعو حكومة السودان إلى تقديم المسؤولين إلى العدالة بسرعة.

وقد تسبب أيضا العنف القبلي في دارفور الناجم عن ميليشيات مسلحة بشكل جيد، معاناة كبيرة للسكان المدنيين. وفي ٣ نيسان/أبريل، أثارت محاولة عملية سطو مسلح اشتباكات بين ميليشيات ينتمي أغلب مقاتليها إلى قبيلتي المسيرية وسلامات في أم دخن، في وسط دارفور. وقد استمر القتال المتقطع بين الجماعات وانتشر شرقا، بين ٦ و ١٧ نيسان/أبريل، ليمتد إلى رهيد البردي، التي تبعد ٢٤٥ كيلومترا جنوب غرب نيالا، وشمالا في اتجاه درلي، التي تبعد ١٣٠ كيلومترا جنوب زالنجي، في وسط دارفور.

وتقدر مصادر من المجتمع المحلي، قتل أكثر من ٦٨ شخصا وجرح ٦٠ آخرين في الاشتباكات. وسجل مسؤولون من مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تشاد وصول ١٦ ٠٠٠ شخص تشردوا جراء أعمال القتل تلك. ومنعت قوات الأمن الحكومية البعثة، من الوصول إلى المنطقة المتضررة حتى ١٧ نيسان/أبريل، عندما وصلت دورية إلى أم دخن، ولاحظت بأن العديد من القرى المحيطة بها قد تم التخلي عنها وتضررت جراء الحريق.

نشرت السلطات قوات الأمن لنزع فتيل التوترات، وشكلت لجنة مؤلفة من مسؤولي حكومة الولاية وقادة المجتمعات المحلية التقليدية للتوسط بين الطرفين. وأدت تلك الجهود إلى التوقيع في ١٠ نيسان/أبريل على اتفاق لوقف الأعمال العدائية. ومع ذلك، استمر القتال المتقطع بعد التوقيع، ومن المقرر الآن، عقد مؤتمر مصالحة ثان يوم غد الثلاثاء.

وبالإضافة إلى القتال القبلي الطاحن بين ميليشيات الأباله وبني حسين، المشار إليه في التقرير المعروض على المجلس، أجلت السلطات مؤتمر المصالحة الذي كان من المقرر عقده في ١٥ نيسان/أبريل، لمدة شهر لإتاحة المزيد من الوقت للأحزاب للاستعداد. وتدعم البعثة العملية من خلال عقد حلقات عمل بشأن حل النزاعات وتقديم المساعدة اللوجستية. وأبرز اشتباك منعزل بين قبيلتين، وقع بالقرب من أم دافوق في شمال الجنينة في غرب دارفور، زُعم أنه وقع ردا على المضايقات التي يتعرض لها مزارعو بني حسين على يد رعاة الأباله، استمرار توتر العلاقات بين القبيلتين.

وفي ظل خلفية انعدام الأمن تلك، استبدلت الحكومة، من خلال مرسوم رئاسي، الواليين الحاليين لجنوب وشرق دارفور، باللواء المتقاعد في القوات المسلحة السودانية آدم محمود جار النبي وعبد الحميد موسى كاشا، على التوالي. وبينما قيل بأن والي ولاية شرق دارفور المنتهية ولايته، في حالة صحية سيئة، لم يقدم أي تفسير لقرار استبدال والي جنوب دارفور.

و لا تزال القيود المفروضة على التنقل وغيرها من العوائق التي تفرضها الأطراف المتحاربة، تعرقل عمليات البعثة. ومنعت قوات الأمن الحكومية في ٢ و ٦ نيسان/أبريل، بالقوة طائرات البعثة العمودية، من مغادرة شنقل طوباية وسرف عمرة بعد رفض الطواقم نقل مسؤولين محليين لم ترد أسماؤهم في كشوفات الرحلات. وفي نهاية المطاف، تمكنت الطائرات العمودية من المغادرة بدون المسؤولين على متنها، ولكن بعد عدة ساعات من المفاوضات.

وفي ٣ نيسان/أبريل، أصدرت السلطات ٤٠١ تأشيرة دخول جديدة للشرطة المدنية التابعة للبعثة، ولكن حتى تاريخ ٢٥ نيسان/أبريل، ظل ما مجموعه ٨٥٨ تأشيرة معلقة، بما في ذلك ٥٣٣ تأشيرة خاصة بالشرطة المدنية. وفي محاولة لمعالجة تلك المسائل وغيرها التي تعوق عمليات البعثة، اجتمعت آلية التنسيق الثلاثية بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وحكومة السودان، في أديس أبابا يوم ١٥ نيسان/أبريل.

حث ممثلو الحكومة الحاضرون العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، على التنسيق بشكل أوثق مع مسؤولي الأمن في دارفور لتحسين إمكانية الوصول.

بالإضافة إلى ذلك، وافق المشاركون على استعراض صلاحية طلبات التأشيرات المعلقة المقدمة في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢.

وفي الختام، إن الحالة في دارفور مقلقة للغاية. فبينما كانت ثمة تطورات أقل ما يقال عنها أنها مشجعة في عملية السلام، في الوقت نفسه، لم يجر التوصل بعد إلى تسوية سياسية شاملة بالكامل. وتعمل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور بجد لتنفيذ ولايتها في تلك الظروف، التي لا تزال صعبة للغاية. ومن الواضح وجود حاجة إلى تعاون أفضل من جانب السلطات السودانية وتحسين معدات وحدات القوات والشرطة، من أجل تمكين البعثة من العمل بشكل أقرب لكامل طاقتها.

علاوة على ذلك، لا يزال حل النزاع بحاجة إلى بذل جهد مشترك من جانب المجلس والاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي بأسره، لإقناع الأطراف المتحاربة بعدم وجود حل عسكري للأزمة. وفي ذلك الصدد، من الواضح أن استمرار جذب الانتباه إلى الحالة في دارفور وسط سلسلة من الأزمات الجديدة، يظل يكتسي أهمية أكثر من أي وقت مضى.

شهد شعب دارفور الصراع والمعاناة لفترة طويلة للغاية. إنني أحث المجلس على بذل كل ما في وسعه للمساعدة في تخفيف معاناته ووضع حد للقتال من خلال دعم العملية المختلطة، ومن من خلال ممارسة ضغط إضافي على الأطراف المتحاربة للتوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد لادسو على إحاطته الإعلامية.

والآن أعطي الكلمة لممثل السودان.

السيد عثمان (السودان): في البدء أود أن أهنئكم على رئاستكم لمجلس الأمن خلال هذا الشهر، ورواندا بلد شقيق له إسهاماته المقدرة والمعروفة فيما يخص إحلال السلام في دارفور عبر مشاركتكم في العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

كما أود أن أشكر السيد لادسو على ما قدمه من تنوير وشرح للأوضاع في دارفور.

أود أن ألفت النظر إلى ملاحظة أساسية وهي أن تقرير السيد لادسو قد أكد أن حالات عدم الاستقرار كان سببها النزاع بين القبائل مؤخرا. ولعلكم تابعتم أنه جرت فعلا في آذار/مارس، بعض الاشتباكات بين القبائل حول الموارد الطبيعية في الإقليم أدت إلى نزوح عدد من المواطنين حقيقة، لكن هذا الأمر قد تم احتواؤه بعد أيام قليلة من وقوع تلك الحوادث، وعقد مؤتمر للمصالحة بين تلك القبائل المتحاربة ومؤتمر آخر لحل مشاكل النازحين.

أشار السيد لادسو أيضا إلى وقوع اشتباكات بين الحكومة والحركات المتمردة، كان سببها الأساسي هو الاعتداءات المتكررة التي ظلت تقوم بها حركة مني ميناوي، وبالأمس فقط تمكنت القوات الحكومية من السيطرة على المركز والمقر الرئيسي الذي ظلت تنطلق منه تلك القوات وتوجه هجماتها ضد المدنيين وضد مدينة نيالا ولقطع طرق القوافل التجارية.

قبل أسبوعين، زار السيد الدكتور التيجاني سيسي رئيس السلطة الإقليمية في دارفور نيويورك، واجتمع مع الأمين العام وعدد كبير من أعضاء مجلسكم الموقر، وشرح لهم جميع التطورات الإيجابية التي حدثت في دارفور بعد أن بدأت سلطة دارفور في ممارسة عملها وتكوين آلياتها. ذكر في تلك الاجتماعات أيضا، الترتيبات الجارية لعقد مؤتمر المانحين في دارفور، وبعد ذلك تم بالفعل عقد المؤتمر في الدوحة وكان مؤتمرا ناجحا، وشاركت فيه جميع دولكم ونتوقع أن ما تم التبرع به من أموال سوف يسهم في عملية إعادة البناء والإعمار والتنمية في دارفور.

من المهم أن نعلم بأن حركات دارفور المتمردة، ونظرا لاحتواء الحكومة لأنشطتها بشكل كبير، ظلت تستهدف أماكن مدنية ومدنا خارج إقليم دارفور. وقبل يومين فقط، شاركت في هجوم على مدينة أم روابة في خارج إقليم دارفور، وهاجمت الحركة الشعبية قطاع الشمال مرافق استراتيجية عندما استهدفت محطات الكهرباء ومحطات الوقود والأسواق والبنوك ونهبت البنوك، ونهبت الأسواق وهربت. ويؤكد ذلك بأن ما تبقى من حركات التمرد في دارفور ما هي إلا حركات تعمل على قطع الطرق وليست لها قضية لأنها رفضت الانخراط في مسيرة السلام ومن يقودها هم أمراء حرب أكدوا بأنهم يستهدفون الأبرياء والمدنيين وينهبون ممتلكاتهم ويهددون ويروعون المجتمعات المدنية الآمنة حتى في مناطق خارج إقليم دارفور. هذه حقيقة لا بد أن نستحضرها ونحن ندرس الحالة في دارفور.

بالنسبة لما تم من هجوم وقع على قوات العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور قبل فترة، يؤكد لنا ذلك أيضا قصور عمل العملية المختلطة، حيث أنها عندما تتعرض لأي هجوم تسلم أسلحتها وحتى سياراتها بكل سهولة لقوات المتمردين التي تتعرض لها وتهاجمها. هذا أمر أيضا يستدعي الوقوف عنده، ونحن في حكومة السودان، في كل مرة تعرضت فيها العملية المختلطة إلى هجوم، أو تعرضت مجموعات من المدنيين إلى هجوم من قبل المدنيين واختطاف بعض أفراد تلك المجموعات، بذلت الحكومة قصارى جهودها وتوصلت للجناة وقدمتهم للمحاكمة.

ونأمل أن يضطلع القائمون على أمر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور بما يجب القيام به في مواجهة أي هجوم يتعرضون له من قبل تلك الحركات المتمردة.

وقد أبرز التقرير الذي قدمه الأمين العام أيضا، تقدما ملحوظا في الأوضاع في دارفور، خاصة فيما يتعلق بتنفيذ وثيقة الدوحة للسلام. وأكد ذلك التقرير أن حكومة السودان قد أوفت بتحويل المبالغ المخصصة لسلطة دارفور الإقليمية، على الرغم من الضائقة الاقتصادية التي مرت بها البلاد مؤخرا. وكان آخر ذلك اعتمادها لتحويل مبلغ ١٦٥ مليون دولار، كما جاء في الفقرة الثانية من التقرير المقدم أمامكم.

كما تابعتم جميعا أيضا أن مؤتمر المانحين الخاص بدارفور، الذي تعهد فيه المانحون بتوفير مبلغ ٣,٦ بليون دولار، منها ٢ مليون دولار تعهدت بها حكومة السودان وحدها، الأمر الذي يبشر بإمكانية تنفيذ الاستراتيجية التي سبق وأن وضعتها بعثة التقييم المشتركة لدارفور، التي ضمت حكومة السودان، وبعثة العملية المختلطة والشركاء الدوليين. وهنا لا يفوتني إلا أن أتقدم إليهم بالشكر. لقد وضعت تلك الخطة خطة تفصيلية وعلى مراحل لتنفيذ احتياجات التنمية والإنعاش وإعادة الإعمار في دارفور. وهي تعمل في مدى زمني لحوالي ست سنوات. وهي بداية مبشرة ونأمل أن نتعاون جميعا على تنفيذ تلك الخطة.

فيما يتعلق بما نصت عليه وثيقة الدوحة بشأن العدالة والمساءلة، فقد أشار أيضا التقرير الذي قدمه الأمين العام، والمعروض أمامكم، في الفقرة الخامسة، أن المدعي العام الخاص بدارفور قد واصل تحقيقاته في الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي، وأن محكمة الفاشر قد أصدرت في ٢٤ شباط/فبراير أحكاما بالإعدام بحق ستة جنود وجهت إليهم اتهامات بقتل أحد قادة المجتمع المحلي في نقطة أبو رزيقة. وهناك الآن قضايا عديدة قيد النظر من قبل المدعي العام، من بينها قضية هجوم أفراد من مليشيات على معسكر للنازحين في منطقة كتم. وذلك يؤكد لنا جميعا أن مسيرة العدالة ماضية في دارفور ضد كل من يثبت تورطه.

أشار التقرير أيضا في بعض الفقرات، إلى هناك قيودا على حركة بعثة العملية المختلطة. وأرجو أن أوضح أن الحكومة في حالات محدودة جدا – كما ذكرنا من قبل – تفضل عدم وصول البعثة إلى مناطق يمكن أن تتعرض فيها إلى خطورة حقيقية. وقد تابعتم في عدة حالات – ومثلما ذكر السيد لادسو الآن – أن بعض أفراد البعثة قد تعرضوا للهجوم. ولكن للأسف – وأكرر أيضا من أجل الفائدة، بصورة موجزة – أنهم عندما يتعرضون لأي هجوم من قبل الحركات المتمردة يكون موقفهم سلبيا، هذا إن لم يهربوا من موقع الحدث ويتركوا أسلحتهم، بل يتركون آلياتهم في بعض الأحيان للجماعات المتمردة.

وكما قلت قبل شهر، فقد تعرضوا إلى هذا الحادث عندما كانوا يصطحبون عددا من المواطنين للمشاركة في مؤتمر للنازحين. وعندما تعرضوا لهذا الهجوم سلموا جميع المدنيين إلى قوات التمرد، بل سلموا أيضا سيارة من سياراتهم. ولا أدري إن كانوا قد سلموا أيضا بعض أسلحتهم. وهذه تفاصيل يعرفها السيد لادسو تماما. لقد استشهدت بهذا الحادث لكي أوضح أن الحكومة عندما تقول أحيانا، أو لا توصي بتحرّك البعثة المختلطة في بعض المناطق، فإن ذلك يعني وجود خطر. والذي يعضد الأمر أكثر أن البعثة المختلطة تتحرك على الرغم منذ ذلك، وعندما تتعرض للهجوم فإنها لا تدافع عن نفسها.

وفيما يتعلق بموضوع التأشيرات، فقد اجتمعت – حرصا من حكومة السودان – مع السيد لادسو قبل أيام قليلة في ٧ نيسان/أبريل الجاري، وأكدت له أن هناك لجنة عليا تم تشكيلها للنظر في موضوع تأشيرات الدخول وتسريع منحها بتوجيه من رئيس الجمهورية شخصيا. واجتمعت تلك اللجنة مع ممثلين من البعثة المختلطة بتاريخ ١٣ آذار/مارس الماضي وكان إجمالي عدد التأشيرات المطلوبة ٦٤٤ تأشيرة. وفي ذلك الاجتماع منحت الحكومة أو السلطات المختصة ٤١٢ تأشيرة. وهناك حوالي ٢٠٠ طلب تأشيرة هي قيد البحث وقيد النظر. وتؤكد هذه المعلومات أن هنالك ارتباطا بنّاء بين السلطات المختصة والبعثة المختلطة لمعالجة مسائل التأشيرات، أي أنه لا توجد عوائق مانعة للنظر في موضوع التأشيرات.

في مستهل حديثي أشرت إلى العدوان الغادر الذي تعرضت له مدينة أم روابة، وهي مدينة تقع في ولاية شمال كردفان – أي خارج ولايات دارفور. تعرضت هذه المدينة لهجوم صباح السبت ٢٧ نيسان/أبريل الجاري. وقد قامت بهذا الهجوم الحركة الشعبية – قطاع الشمال، وتدعمها جميع حركات دارفور المتمردة، ويدعمها عتاد قوامه ١٠٠ سيارة مسلحة، فنهبوا المدينة ودمروا مرافقها الحيوية، وهي مدينة لا توجد بها قوات مسلحة سودانية، وإنما عناصر للشرطة لحراسة مرافق حيوية في المدينة مثل البنوك والأسواق ومحطات الوقود والكهرباء والمياه.

كل تلك المرافق الحيوية دمرتها تماما قوات الحركة الشعبية – قطاع الشمال، تدعمها قوات حركة تحرير السودان جناحي عبد الواحد ومني مناوي.

وهنا أترك لحكمتكم معرفة الأسباب التي تحرِّك مني مناوي وعبد الواحد. لقد أصبحا أميري حرب. فقد نهبوا ثمانية بنوك في تلك المدينة، وكل الأسواق. وحطموا محطات المياه والكهرباء. هل هؤلاء – الذين يروعون المدنيين ويقتلونهم – حريصون على تحقيق التنمية في دارفور أو السودان ؟ لقد قتلوا في مدينة أبو كرشولا ٣٥ من الزعماء الأهليين وهم عزل. هذه هي قوات مني مناوي وعبد الواحد والحركة الشعبية – قطاع الشمال.

ما تبقى من النزاع في دارفور، إذا ما قورن بما حدث في عام ٢٠٠٣، بات ينحصر في عوامل ضيقة. ونرجو من مجلس الأمن أن يساعدنا في وضع حد لذلك بفرض عقوبات على هذه الحركات المتمردة التي ترفض السلام. عندما ضيقت

عليهم القوات الحكومية الخناق، أصبحوا ينهبون مدنا في أقاليم أخرى، ويقتلون المدنيين. وأعتقد، عندما تنتقلون إلى غرفة أخرى للتشاور حول هذا الأمر، ينبغي أن يكون هناك تركيز قوي على فرض عقوبات على هذه الحركات التي لا تود الانضمام إلى السلام، أو على وضع أي معايير أخرى، فالأمر متروك لحكمتكم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لم يعد ثمة متكلمون آخرون مسجلون على قائمتي. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٥.